الأمم المتحدة
S/RES/2267 (2016)
مجلس الأمن
Distr.: General
26 February 2016

القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٦٣٢، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبياناته رئيسه وبياناته الصحفية بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما القرارات ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣) و ٢١٥٧ (٢٠١٤) و ٢١٨٦ (٢٠١٤)، و ٢٢٠٣ (٢٠١٥)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو، المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ (S/2016/141) وبما ورد فيه من توصيات، وإذ يؤكد التقدير الإيجابي الذي أعرب عنه الأمين العام للدور الذي يؤديه ممثله الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (مكتب الأمم المتحدة المتكامل) في مساعدة حكومة غينيا - بيساو،

وإذ يشدد على ضرورة أن تواصل حكومة غينيا - بيساو اتخاذ خطوات ملموسة نحو إحلال السلام والأمن والاستقرار في البلد، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة لإصلاح قطاع الأمن، والتصدي للفساد عن طريق تعزيز النظام القضائي، وتحسين الإدارة العامة وإدارة إيرادات الدولة، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية للسكان، وإذ يثني على التزامها بتنفيذ أولوياتها الوطنية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء استمرار التوترات السياسية والمؤسسية فيما بين الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية، التي حالت لأزيد من ستة أشهر دون أن يمضي البلد قدما في تنفيذ خطته الإصلاحية الوطنية، مما يهدد بتقويض التقدم المحرز

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غينيا – بيساو منذ إعادة إرساء النظام الدستوري عقب الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٤،

وإذ يرحب باستمرار مشاركة الممثل الخاص للأمين العام، ميغيل تروفوادا، ورئيس السنغال، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس غينيا، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى غينيا – بيساو، والمبعوث الخاص للرئيس النيجيري، وغيرهم من المتحاورين في البحث عن حل سلمي للأزمة، ويشير إلى ضرورة تنسيق العمل بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي،

وإذ يؤكد على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية، ويشدد على أهمية المصالحة الوطنية والحوار الجامع والحكم الرشيد، باعتبارها مقدمات لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم في غينيا – بيساو، وإذ يشدد كذلك على أهمية إشراك جميع مواطني غينيا – بيساو في هذه العملية على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التمسك في الوقت نفسه بمبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وإذ يشجع جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المشاركة في العملية،

وإذ يؤكد أنه لا سبيل إلى توطيد السلام والاستقرار في غينيا – بيساو إلا من خلال عملية توافقية تشمل الجميع ويملك البلد زمامها، واحترام النظام الدستوري، وإدخال الإصلاحات ذات الأولوية في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات،

وإذ يؤكد من جديد أهمية استمرار عدم تدخل قوات الدفاع والأمن في الحالة السياسية في غينيا – بيساو، ويثني على ما أبدي من ضبط النفس في هذا الصدد وعلى الروح المسالمة التي يتحلى بها شعب غينيا – بيساو،

وإذ يشدد على أهمية أن تواصل حكومة غينيا – بيساو، مدعومةً بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والشركاء الدوليين، إقامة مؤسسات وطنية لبسط الأمن وسيادة القانون تتوافر فيها الشفافية والخضوع للمساءلة والطابع الاحترافي،

وإذ يؤكد أنه ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة في غينيا – بيساو أن تعمل على ضمان الاستقرار على المدى القصير والمتوسط والطويل بأن تبدي التزامها نحو ذلك بوضوح وبإجراء حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع بهدف تهيئة الظروف المواتية لإيجاد

حلول قابلة للتطبيق ومستدامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يواجهها البلد، تيسيراً لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة لإخضاع قوات الدفاع والأمن بشكل فعلي لسيطرة المدنيين وإشرافهم، نظرا لأن عدم تحقيق هذا الأمر قد يؤثر سلبا على أداء مؤسسات الدولة مهامها بفعالية نتيجة للتواطؤ بين بعض الجهات السياسية الفاعلة والقيادة العسكرية،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في الحفاظ على السلام والأمن والتنمية ولدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وبالتحديد عن طريق أنشطة بعثتها في غينيا - بيساو،

وإذ يرحب باستمرار إسهام بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في كفالة تهيئة بيئة تفضي إلى تنفيذ الإصلاحات الحاسمة الأهمية في قطاع الدفاع والأمن، وإذ يشجع المجتمع الدولي على دعم مواصلة هذه الجهود،

وإذ يحيط علما مع القلق بالصعوبات المالية التي تواجهها بعثة الجماعة الاقتصادية في مواصلة الاضطلاع بولايتها،

وإذ يكرر دعوته حكومة غينيا - بيساو إلى إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والاستقلالية والموثوقية في جميع الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، وفقا للمعايير الدولية، وتحميل مرتكبيها مسؤولية أفعالهم،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه من التهديد المحدق بالسلام والاستقرار من جراء الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية؛ وإذ يرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجهات معنية أخرى في التصدي لهذه المشكلة،

وإذ يعيد تأكيد الحاجة إلى معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد النهائي على أساس المسؤولية العامة والمشتركة، والتصدي لمشكلة المخدرات العالمية والأنشطة الإجرامية ذات الصلة؛ وإذ يشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة الاتساق والتنسيق والكفاءة بين الشركاء المعنيين لتعزيز جهودهم الجماعية، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات، وإذ يؤكد أن أي حل دائم لحالة عدم الاستقرار في غينيا - بيساو ينبغي أن يشمل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة محاكمة المسؤولين عن الاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية وغيرها من الجرائم

الخطيرة، مثل انتهاكات النظام الدستوري والأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك محاكمتهم أمام آليات العدالة الوطنية،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية والطابع الملح لاستمرار توافر القدرة التقييمية والدعم من قِبل كيانات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين والثنائيين لبسط الأمن وتحقيق التنمية على المدى الطويل في غينيا - بيساو، لا سيما من أجل تنفيذ الإصلاحات في قطاعي الأمن والعدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لقيام الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع والمستدامة، وإذ يشيد في هذا الصدد بالعمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع على تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل،

وإذ يؤكد الدور الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من خلال عملها الوثيق مع الحكومة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتوفير التعليم للأطفال في غينيا - بيساو،

وإذ يؤكد الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، كما هو معترف به في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)،

وإذ يرحب بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة مشاركة المرأة في غينيا - بيساو، وإذ يؤكد وجوب الاستمرار في مراعاة المنظور الجنساني عند تنفيذ جميع الجوانب ذات الصلة من ولاية المكتب المتكامل،

وإذ يؤكد مجددا أن على شركاء غينيا - بيساو تنسيق أعمالهم على نحو فعال ووثيق دعما للجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد، وإذ يرحب في هذا الصدد بالدعم المنسق الذي قدمه شركاء البلد، وتحديدا شركاؤه في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، إلى الحكومة خلال مؤتمر المانحين الدولي لغينيا - بيساو المعقود في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ في بروكسل،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الثامنة والأربعين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في أبوجا، نيجيريا، في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي شدد على الحاجة إلى الحوار من أجل توطيد السلام والديمقراطية في غينيا - بيساو،

وإذ يحيط علماً بالبيان الذي أدلى به رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ وإذ يرحب بالتواصل المستمر بين لجنة بناء السلام وغينيا - بيساو،

وإذ يرحب بنجاح الجهود المبذولة من أجل منع انتشار مرض فيروس إيبولا ويؤكد الحاجة إلى استمرار جهود التأهب الرامية إلى بناء القدرات المحلية ونظم الرقابة والاستجابة في مجال الصحة، والنظام الداخلي لمواجهة الكوارث،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو،

١ - يقرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لفترة ١٢ شهرا اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٦ حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧؛

٢ - يعرب عن تأييده القوي للدور الرئيسي الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بغينيا - بيساو، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل أن يركز، باستخدام وسائل من بينها المساعي الحميدة والدعم السياسي للممثل الخاص، تركيزا خاصا على الأولويات التالية:

(أ) دعم إجراء حوار سياسي وعملية مصالحة وطنية يشملان الجميع لتعزيز الحكم الديمقراطي والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛

(ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو وغيرهما من الشركاء الدوليين، في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛

(ج) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو من أجل حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع

الأمن وسيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعما للحفاظ على النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو؛

٣ - يؤكد أيضا أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل والممثل الخاص سيواصلان قيادة الجهود الدولية في المجالات ذات الأولوية التالية:

(أ) دعم حكومة غينيا - بيساو في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة وتكون قادرة على حفظ الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت ذاته؛

(ج) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع أيضا بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(هـ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو لإدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)؛ فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل الجنسانية من أجل ضمان إشراك المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات من خلال جملة إجراءات منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية؛

(و) العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام في غينيا - بيساو؛

٤ - يناشد قادة غينيا - بيساو، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية، أن يوفوا بالتزامهم بإحلال الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو من أجل مصلحة شعب غينيا - بيساو؛

٥ - يهيب بسلطات غينيا - بيساو وجميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها القوات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، العمل معا على توطيد التقدم المحرز حتى الآن، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار مع إيلاء اهتمام خاص للديناميات السياسية -

العسكرية، ومؤسسات الدولة التي تنقصها الفعالية وسيادة القانون، والإفلات من العقاب وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والفقر، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛

٦ - يشدد على ضرورة الحوار من أجل توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو ويهيب بالسلطات الوطنية أن تعجّل باستعراض دستور غينيا - بيساو؛

٧ - يكرر تأكيد مطالبته أجهزة الأمن والدفاع بالخضوع التام لسيطرة المدنيين؛

٨ - يشيد بالجهود الهامة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويشجعها على مواصلة تقديم دعمها السياسي إلى سلطات غينيا - بيساو وقادتها السياسيين من خلال المساعي الحميدة وجهود الوساطة؛

٩ - يشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنظيم اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، بالتشاور مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع أصحاب المصلحة؛

١٠ - يحيط علما بوضع حقوق الإنسان الآخذ في التطور في البلد، ويحث سلطات غينيا - بيساو اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب والبدء في إجراء تحقيقات لمعرفة هوية مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الموجهة ضد النساء والأطفال؛ وتقديمهم إلى العدالة واتخاذ إجراءات لحماية الشهود من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية؛

١١ - يرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها الشركاء الدوليون، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، من أجل تعزيز التعاون دعماً للحكومة في غينيا - بيساو، ويشجعهم على مواصلة العمل معاً في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد وفقا لخطط الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة، وينوه في هذا الصدد بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في تعزيز الجهود الرامية إلى دعم أولويات غينيا - بيساو لبناء السلام في الأجل الطويل؛

١٢ - يسلّم بما يجري تنفيذه من إصلاحات في قطاعي الأمن والدفاع ويشجع على مواصلة بذل مزيد من الجهود باعتبارها عنصرا حاسما لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في غينيا - بيساو، ويشجع كذلك جميع شركاء غينيا - بيساو المعنيين على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي على تنسيق العمل في هذا المجال من أجل تحقيق نتائج سريعة وإيجابية؛

١٣ - يشيد بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في تأمين مؤسسات الدولة ودعم إصلاح قطاع الأمن ويؤيد استمرار هذا الدور تجاوبا مع الإرادة التي عبرت عنها سلطات غينيا - بيساو، ويحث الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين على النظر في تقديم مساعدات مالية دعما للجماعة في مواصلة نشر بعثتها وفق ما طلبه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية في مؤتمر قمتها العادي الثامن والأربعين؛

١٤ - يهيب بسلطات غينيا - بيساو أن تواصل العمل بنشاط على إصلاح النظام القضائي وتعزيزه، مع التكفل في الوقت نفسه بالفصل بين السلطات وإتاحة سبل الالتجاء إلى القضاء للمواطنين كافة؛

١٥ - يكرر دعوته سلطات غينيا - بيساو إلى أن تنفذ وتستعرض تشريعات وآليات وطنية لزيادة الفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال اللذان يهددان الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية، وأن تقدم، في هذا السياق، دعما إضافيا إلى الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، المنشأة في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا؛ ويشجع الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة دعمهم لهاتين المؤسستين، ويشجعهم كذلك على الإسهام في دعم وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو وفي دعم الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو سعياً لتحقيق أولوياته في الأجل القريب والمتوسط والبعيد؛ ويهيب بالمجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز التعاون مع غينيا - بيساو لتمكينها من ضمان مراقبة الحركة الجوية ومراقبة الأمن البحري للمناطق الواقعة ضمن ولايتها الإقليمية، ولا سيما من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك الصيد غير المشروع في مياه غينيا - بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وسائر حالات الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ ويحث سلطات غينيا - بيساو على إبداء التزامها التام بمكافحة الاتجار بالمخدرات؛

١٦ - يؤكد أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في غينيا - بيساو، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك مكتب الأمم المتحدة المتكامل للقدرات المناسبة في هذا الصدد، بحيث يواصل توفير عنصر لمكافحة المخدرات يشتمل على الخبرة الفنية الملائمة، وأن يضمّن تقرير الأمين العام تقييما للتقدم المحرز في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ويطلب كذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام زيادة

الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية العاملة في البلد تعظيما لفعاليتها الجماعية، ولا سيما من خلال قيام هذه الوكالات والصناديق والبرامج بمدّ الممثل الخاص بمعلومات مهمة عن الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات التي تسهم في تهديد السلام والاستقرار والأمن في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية؛

١٧ - يشيد بدور المساعي الحميدة الذي يقوم به الممثلون الخاصون للأمين العام لدعم حكومة غينيا - بيساو ويدعو الأمين العام إلى تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هذا الصدد ومواصلة تعزيز تنسيق الدعم الدولي؛

١٨ - يحث الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو على إبداء الالتزام الضروري باستعادة الزخم لإحراز التقدم في المجالات الرئيسية، على النحو المبين في برنامج ”تيرا رانكا“ (Terra Ranka) الذي قُدم إلى الجهات المانحة في اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥، ويدعو شركاء غينيا - بيساو إلى الوفاء بالوعود التي قطعوها في اجتماع المائدة المستديرة ويشجع أيضا المكتب المتكامل على المساعدة في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى حكومة غينيا - بيساو في محاربة الفقر؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير منتظمة كل ستة أشهر عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى اللجنة المنشأة عملا بقراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢) تقريرا في غضون ستة أشهر عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في البلد واستعادة النظام الدستوري وتنفيذ التوصيات المتعلقة بمواصلة نظام الجزاءات في بيئة ما بعد الانتخابات، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)؛

٢٠ - يقرر استعراض تدابير الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بعد سبعة أشهر من اتخاذ هذا القرار؛

٢١ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.